

Distr.: Limited
9 March 2021
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية



كيوتو، اليابان، 7-12 آذار/مارس 2021

مشروع التقرير

المقررة العامة: أنطوانيت إيفيانني أوتشي أوبي (نيجيريا)

إضافة

الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية

الوقائع

1- نظر المؤتمر في الجلستين العامتين الثامنة والتاسعة المعقودتين في 9 آذار/مارس 2021 في البند 3 من جدول الأعمال المعنون "الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية". ومن أجل النظر في هذا البند، كانت الوثائق التالية معروضة على المؤتمر:

- (أ) تقرير الأمين العام عن حالة الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم (A/CONF.234/3)؛
- (ب) ورقة عمل أعدتها الأمانة عن الاستراتيجيات الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (A/CONF.234/4)؛
- (ج) ورقة معلومات أساسية أعدتها الأمانة عن حلقة العمل المتعلقة بمنع الجريمة بالاستناد إلى الأدلة: الاستفادة من الإحصاءات والمؤشرات والتقييم في دعم الممارسات الناجحة (A/CONF.234/8)؛
- (د) تقرير الأمانة عن نتائج اجتماع فريق الخبراء بشأن إدماج الرياضة في استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية المتعلقة بالشباب (A/CONF.234/14)؛
- (هـ) ورقة عمل أعدتها الأمانة بشأن المستجدات التي طرأت في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية نتيجة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (A/CONF.234/15)؛
- (و) دليل المناقشة للمؤتمر الرابع عشر (A/CONF.234/PM.1)؛
- (ز) تقارير الاجتماعات الإقليمية التحضيرية للمؤتمر الرابع عشر (A/CONF.234/RPM.1/1) و A/CONF.234/RPM.2/1 و A/CONF.234/RPM.3/1 و A/CONF.234/RPM.4/1 و A/CONF.234/RPM.5/1.



- 2- وترأس الجلسة العامة الثامنة جلال العاشي (ليبيا). وعرض البند 3 ممثل عن الأمانة. وعرضت مديرية حلقة العمل 1 المعنونة "منع الجريمة بالاستناد إلى الأدلة: الاستفادة من الإحصاءات والمؤشرات والتقييم في دعم الممارسات الناجحة" على الجلسة العامة موجزا للمداوالات التي دارت في حلقة العمل. وتكلم ممثلو اليابان والصين وتايلند وهندوراس والولايات المتحدة وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وفيت نام ونيجيريا والفلبين والأرجنتين والمغرب. كما تكلمت المراقبة عن الاتحاد النسائي للسلام العالمي.
- 3- وترأس الجلسة العامة التاسعة هيكيهارا تاكيشي (اليابان). وتكلم ممثلو كندا وإيطاليا ورومانيا وإسرائيل وأنغولا وفنلندا والمكسيك. كما تكلم المراقبان عن الرابطة الدولية للنهوض بالحلول المبكرة لمواجهة التحديات العالمية والمبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

المناقشة العامة

- 4- شدد كثير من المتكلمين على أن السلامة العامة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وأن منع الجريمة على نحو فعال مهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، لفت عدة متكلمين الانتباه إلى أن للجريمة المنظمة والفساد، وكذلك الجريمة الحضرية، تأثيراً كبيراً على التنمية الاقتصادية والسلامة العامة، وإلى أن التعاون الدولي حاسم الأهمية في التصدي لتلك الظواهر.
- 5- وسلم عدة متكلمين بأهمية المنع الشامل والجامع، وتناولوا الجهود الرامية إلى تنفيذ سياسات ومبادرات فعالة لمنع مختلف أشكال الجريمة والعنف، بما في ذلك عنف العصابات والعنف ضد النساء والعنف ضد الأطفال والجرائم السيبرانية والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتدفقات المالية غير المشروعة والجرائم البيئية والفساد.
- 6- ولاحظ العديد من المتكلمين أن جائحة كوفيد-19 فاقمت التحديات الاقتصادية وأوجه عدم المساواة، وفي الوقت نفسه أتاحت فرصاً للجريمة، بما في ذلك الجريمة المنظمة. وإضافة إلى ذلك، ذُكر أن الجائحة أبرزت قضايا الظلم الاجتماعي والعنصرية البنيوية. وبحث عدة متكلمين في التدابير التي اتخذت لمواصلة ضمان الحصول على الخدمات، بما فيها الخدمات المتعلقة بنظام العدالة، وذلك بزيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأدوات الرقمية.
- 7- ولوحظ أن التحديات المشتركة التي تواجهها الدول في سعيها إلى تعزيز اقتصاداتها في ظل جائحة عالمية هي بمثابة فرصة لاعتماد نهج في منع الجريمة تحقق التحول المنشود، وكذلك لتجديد الجهود الرامية إلى إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.
- 8- وأكد المتكلمون ضرورة ألا تلقى المسؤولية عن منع الجريمة حصراً على عاتق الشرطة أو نظام العدالة الجنائية. وشددوا على ضرورة اتباع نهج شامل ومتكامل، يُشرك جميع القطاعات الحكومية المعنية والقطاع الخاص والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، بمن فيهم ممثلو الشباب، عند تصميم وتنفيذ استراتيجيات في مجال منع الجريمة تعالج الأسباب الجذرية للجريمة والإيذاء. وفي هذا السياق، أُشير إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الدينية.
- 9- وأشار عدة متكلمين إلى ضرورة التصدي للاستبعاد والتهميش وعدم المساواة على الصعيد الاجتماعي-الاقتصادي في سياق منع الجريمة والحد منها، وأبرزوا أهمية التعليم والتدريب على المهارات وفرص العمل والاستفادة من البرامج الرياضية والترويحية. وفي هذا السياق، شُدد على أهمية تصميم وتنفيذ سياسات اجتماعية لمنع الجريمة تركز على التنمية الإيجابية للشباب.
- 10- ولاحظ عدة متكلمين أنه ينبغي، من أجل منع الجريمة ومعاودة الإحرام في صفوف الشباب، التركيز على برامج التدخل المبكر التي تستهدف الفئات المعرضة للخطر، وكذلك على السياسات التي تيسر نجاح

مساعي التكيف الاجتماعي والإدماج لأولئك الذين خالفوا القانون. وأشار إلى استخدام الرياضة بوصفها إحدى الآليات التي تساعد الشباب أو الأطفال على أن يصبحوا أقدر على مواجهة الجريمة. وأبرز عدة متكلمين الحاجة إلى التنسيق بين الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل التعامل بفعالية مع الأطفال المحتكين بالقانون ومنع معاودة الإجرام. وتذكر أن الوساطة بين الضحايا والمجرمين من أكثر عناصر العدالة التصالحية فعالية في الحيلولة دون معاودة الإجرام في صفوف الشباب.

11- وساد رأي مفاده أن من الضروري وضع سياسات وبرامج قائمة على الأدلة من أجل التصدي بفعالية لعوامل الخطر المرتبطة بالجريمة، وشدد المتكلمون على الحاجة إلى بيانات ومعلومات عن الجريمة، وكذلك إلى قياس أثر برامج منع الجريمة. وفي هذا الصدد، أشار بعض المتكلمين إلى الحاجة إلى مزيد من المعرفة بآثار التدخلات المختلفة، بما فيها تلك التي تعزز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، ولكنها لا تهدف إلى منع الجريمة تحديداً.

12- وأشار عدد من المتكلمين إلى ضرورة إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات المحلية في جهود التصدي للجريمة، بما فيها الجريمة المنظمة، والدور الذي يمكن أن تؤديه السلطات المحلية في وضع وتنفيذ استراتيجيات منع الجريمة، بسبل منها تكييف التدخلات مع السياق المحلي.

13- وأشار عدة متكلمين إلى الجهود المبذولة لتعزيز الثقة بين الجهات الفاعلة في مجال الأمن والمجتمعات المحلية، وضرورة تعزيز تفاعل الشرطة مع المواطنين، بسبل منها الخفارة المجتمعية. وأشار إلى تجارب محلية، من قبيل إنشاء شبكات لمنع الجريمة تشمل الحكومات المحلية والسكان والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين. وتذكر أن أصحاب المصلحة في تلك الشبكات يعملون بصورة فاعلة على تبادل المعلومات ودعم الأنشطة الطوعية لمنع الجريمة، مثل الدوريات المجتمعية.

14- وناقش عدة متكلمين ضرورة منع العنف ضد النساء والفتيات والعنف العائلي على نحو فعال. وتطرق المتكلمون إلى جهود الحد من الحواجز التي تحول دون الإبلاغ عن الجرائم الجنسية والعنف العائلي من أجل تقليص الفجوة بين عدد الحوادث المبلغ عنها والحوادث غير المبلغ عنها من تلك الجرائم، وكذلك ضرورة دعم ضحايا العنف وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات ذات الصلة.

15- وفيما يتعلق بالعنف ضد الأطفال، شدد عدة متكلمين على أهمية توفير خدمات الحماية الكافية في هذا الصدد. وأشار إلى ضرورة التصدي على وجه الخصوص لإيذاء الأطفال على الإنترنت.